Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue Special - novem 2023 المجلد ١٣- العدد خاص – نوفمبر ٢٠٢٣

The Role of Sub-identities in Determining the Electoral Behavior and Trust in the Political Institutions

[1] Raed hehab Ahmed
[1] Al-Iraqia University

1: Email: raedahmed.phd@gmail.com
2: Email

Abstract:

The sect-based violence overwhelmed Iraq after the US-led invasion of 2003. Most of the scholars who discussed the sectarian issue in the country supported their claims depending on some events and official statements. As a result, it has been uneasy to track the changes of the sect-based attitudes and how the sub-national identities can affect the political behavior of both Sunnis and Shias. In order to understand these different attitudes, the author used surveyed conducted in Iraq from 2011 to 2022. These rounds of surveys were helpful in comparing the attitudes of people from both sects over the time and to measure the possible differences. Analyzing surveys has revealed many interested findings. First, while Sunnis tend to be passive in the elections until 2013, their turnouts have increased after that comparing with the Shias. Second, the low trust of Sunnis in the national government has also increased to be higher than the Shia's whose trust has dramatically decreased over the time. Finally, it seems that the social trust among people from both sects has also increased by accepting each other more than before.

DOI

Submitted: 15/10/2023
Accepted: 09/10/2023
Published: 01/10/2023

Keywords:
Elections
Trust
Violence
Sectarianism
national government.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دور الهويات الفرعية في تحديد السلوك الانتخابي والثقة في المؤسسات السياسية

[١] أ.م.د. رائد شهاب احمد
[١] الجامعة العراقية/كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص:

بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق طائفية سياسية واجتماعية عنيفة. حاول الباحثون الذين درسوا موضوع الطائفية في العراق شرحها من خلال الأحداث والروايات والتصريحات الرسمية. تأتي أهمية هذا البحث في كونه يساعد على فهم السلوك الانتخابي للعراقيين ومدى ثقتهم في المؤسسات السياسية من خلال الطريقة الكمية القائمة على تحليل رقمي لاستطلاعات الرأي العام في العراق. حيث انه لم يكن واضحا فهم تأثير الهوية الفرعية (الانتماء المذهبي) على تحديد سلوكهم السياسي وثقتهم الاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس هذا الأثر من خلال طرح السؤال التالي: كيف تغيرت الطائفية في العراق بمرور الوقت من وجهة نظر الرأي العام—زيادة أم نقصان، ولماذا؟. من أجل فهم أعمق، أخذ الباحث في الاعتبار بعض العوامل الديموغرافية، مثل العمر والتعليم والجنس، لقياس مدى تأثير الهوية الفرعية على سلوك العراقيين في التصويت والثقة الشخصية والثقة في الحكومة والجيش. حيث افترضت الدراسة بان هنالك عدد من الاحداث والظروف التي ساهمت في تغيير قناعات الافراد وسلوكهم خلال السنوات الماضية مثل البطالة، سوء الخدمات، التظاهرات الشعبية المتكررة، واحتلال داعش لعدد من المحافظات العراقية.

باستخدام الاستطلاعات التي أجراها الباروميتر العربي من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٢، تمكن الباحث من مقارنة ردود فعل الأشخاص الذين تم استطلاعهم حسب الطائفة والحصول على نتائج جديرة بالاهتمام. بشكل عام، تبادل السنة والشيعة أدوارهم بعد ٢٠١٣. حتى ٢٠١٣، كان الشيعة يميلون إلى التصويت والثقة بالحكومات المحلية والوطنية أكثر من السنة. ومع ذلك، منذ عام ٢٠١٩، تظهر الاستطلاعات أن السنة يتمتعون بمعدلات تصويت وثقة أكبر في تلك الحكومات من الشيعة. أيضًا، منذ عام ٢٠١٩، تحسنت الثقة الشخصية بين السنة والشيعة أكثر من ذي قبل، مما يمكن أن يدعم التماسك الاجتماعي بين الأشخاص الذين ينتمون إلى طوائف مختلفة. وعليه، يمكن القول بان الهوية الفرعية ليست بالضرورة ان تكون سببا لتوقع تأييد او معارضة المجاميع الفرعية. فمثلا، اعتاد اغلبية الشيعة على تاييد الحكومات بشكل كبير الى حد عام ٢٠١٣ والعكس بالنسبة للسنة. الا انه وبعد احداث داعش والقسوة في التعامل مع المتظاهرين (خاصة تظاهرات تشرين ٢٠١٩) بالإضافة الى الظروف

العامة السيئة قد غيرت قناعات الافراد بشكل غير متوقع.

الكلمات المفتاحية

الانتخابات، الثقة، العنف، الطائفية، الحكومة الفيدرالية.

المقدمة

بعد عام ٢٠٠٣، كانت الهوية الطائفية قضية بارزة في العراق، وخاصة بعد الحرب الأهلية (٢٠٠٦-٢٠٠٨). ما نعرفه عن الطائفية يأتي من تحليلات العلماء التي تعتمد على بعض الأحداث - على سبيل المثال، الهجمات على ضريح شيعي في عام ٢٠٠٦ من قبل تنظيم القاعدة - والعمل الجماعي للسنة والشيعة - على سبيل المثال، وجود مجتمعات حصرية متبادلة. لكن ما زلنا لا نعرف كيف يمكن فهم الطائفية من وجهة نظر الجمهور، وكيف تطورت حتى الآن. بمعنى آخر، كيف تغيرت الطائفية في العراق مع مرور الوقت من وجهة نظر الرأي العام، زيادة أو نقصاناً، ولماذا؟. وكيف تؤثر بعض العوامل الديموغرافية مثل العمر والتعليم والجنس على المواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية؟. هذه الأسئلة ضرورية لفهم التغيرات التي طرأت على الرأي العام في العراق، وما إذا كان الجمهور لا يزال منقسما على أساس الهوية الطائفية أم لا.

الطائفية مفهوم ديناميكي. فهو يتغير وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية في منطقة وسياق جغرافي معين (حداد، ٢٠١٣). وبعد هجمات تنظيم القاعدة على مزار شيعي عام ٢٠٠٦ (الشيخ وسكاي ٢٠١١)، شهد العراق طائفية عنيفة. وقد فسر العديد من العلماء نهاية هذا العنف بعدة عوامل، مثل فصل المجتمعات العرقية بالجدران (Wong and Cloud 2007)، والمقاومة القبلية السنية لتنظيم القاعدة (Biddle, Friedman, and Shapiro 2012)، والقبول السني. لنظام تقاسم السلطة الذي رفضوه من قبل (حداد ورضوي ٢٠٠٧). لكننا لا نعرف بالضبط إلى أي درجة تراجعت الطائفية، وعلى يد من، وبأي طريقة. بمعنى آخر، أي طائفة كانت أكثر أو أقل أو مساوية طائفياً للطائفة الأخرى؟ وأيضاً ما هي مواقف كل طائفة تجاه بعضها البعض؟ لا تزال هذه الأسئلة بلا إجابة في الأدبيات المتعلقة بالطائفية في العراق. بالإضافة إلى ذلك، فقد تغلبت تلك الأدبيات على تطورات الاتجاهات العامة عبر الزمن.

تتناول هذه الدراسة تطور الطائفية في العراق من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٢ باستخدام المسوحات التي أجراها الباروميتر العربي، وهي شبكة بحثية مقرها جامعة برينستون وتقوم بدراسة الرأي العام في الدول العربية. كما تهدف هذه الدراسة إلى فهم أفضل لتطور الطائفية في العراق اعتمادا على الرأي العام، وهو أمر لم تتم دراسته بعد. ولذلك نفترض أن الهوية الطائفية – السنية والشيعية – يمكن أن تكون عاملاً مؤثراً في المجتمع العراقي بحسب الأحداث والموضوعات والزمن. كما يمكن لتلك الهوية أن تؤثر على التوجهات السياسية والاجتماعية للجمهور حسب طائفته. على سبيل المثال، فإن تجربة الدمار والتهجير والعنف التي عاشها السنة خلال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) جعلتهم أكثر انخراطاً في نظام ما بعد عام ٢٠٠٣، وهو ما رفضوه من قبل. ويمكن قياس هذه المشاركة من خلال معدلات المشاركة والثقة في الحكومات المحلية والوطنية. كما أن الأداء الضعيف للحكومة والظروف الاقتصادية السيئة قد أدى إلى انخفاض ثقة الشيعة العامة في الحكومة التي يقودها الشيعة. لذلك، تركز هذه الورقة على تحليل التباينات في اتجاهات العراقيين تبعاً لآراء الجمهور من كلا الطائفتين تجاه المؤسسات السياسية والانتخابية والقضايا الاجتماعية في العراق من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٢. ويعتمد التحليل على مقارنة استجابات الناس من كلا الطائفتين على بعض الأسئلة حول القضايا المذكورة أعلاه.

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام. ويركز القسم الأول على مفهوم الطائفية نظرياً وفي السياق العراقي. ويقارن بين الهوية الطائفية قبل وبعد عام ٢٠٠٣. ويناقش القسم الثاني الطريقة المستخدمة لتحليل الرأي العام، مثل مقارنة إجابات الناس من كلا الطائفتين والتحقق من مربع كاي والقيمة P. ويعرض القسم الثالث النتائج ويناقشها من وجهة نظر المؤلف وبعض الأعمال العلمية الأخرى ذات الصلة. القسم الأخير يدور حول الاستنتاج. ويلخص النتائج ويناقش نقاط القوة والضعف في الدراسة.

I. القسم الأول

الطائفية كمفهوم

يمكن العثور على الهويات دون الوطنية - على سبيل المثال، العرقية والدينية والطائفية والقبلية - في معظم البلدان. لكن هناك بعض الشروط التي يمكن أن تجعل هذه

الهويات تنشأ وتسبق الهوية الوطنية. بالنسبة إلى ساكاي (٢٠١٢: ٢٠٦)، عندما يتم إصلاح نظام القيم الحالي بالكامل وانهيار الآليات المؤسسية، يمكن تعبئة هذه الهويات دون الوطنية لأغراض عديدة، مثل توزيع الموارد. بالإضافة إلى ذلك، بما أن الثقة الشخصية مفقودة في بعض المجتمعات المنقسمة، فإن المجموعات الوطنية الفرعية التي تمتلك السلطة في البلاد عادة ما تعتبر المجموعات الأخرى تهديدًا أمنيًا بسبب التقسيم غير العادل للموارد فيما بينها (خوري ٢٠١٠). ولذلك، فإن انعدام الثقة هذا يمكن أن يستمر لفترة طويلة تبعاً للظروف الداخلية والخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تصور الطائفية بطرق مختلفة حسب السياقات والتطورات. وبما أن الطائفية ليست ظاهرة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، يرى الوردي (١٩٩٢) – أحد علماء الاجتماع العرب البارزين في القرن العشرين – أن الخلافات التاريخية بين السنة والشيعة، والتي تعود إلى ما بعد وفاة النبي لقد تم استخدام النبي محمد في التاريخ الحديث من قبل الأنظمة السياسية في العراق وجيرانه – أي الإمبراطوريتين الصفوية (إيران) والعثمانية (تركيا) – لمصالحهم.

ومع ذلك، فمن الواضح أن أحداث ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق جعلت هذه الظاهرة أكثر بروزاً وتتطلب فهماً أفضل. ونتيجة لذلك، قام العديد من العلماء بدراسة هذا المفهوم لبيان أبعاده في ضوء ظروف البلاد، إلا أن هؤلاء العلماء تناولوا هذه القضية من وجهات نظر مختلفة. فمن ناحية، يربط علماء الشرق الأوسط السلوك الجماعي لكل مجموعة بهدفها. ويرى غليون أن الطائفية هي "مجموعة ظواهر... تشير إلى استخدام الزمرة الطبيعية" المرتبطة بالزبائنية من أجل استخدام قوة الدولة لخدمة مصالحهم الخاصة. كما يعرف الكيالي (٢٠٠٣) الطائفية بأنها نظام اجتماعي وسياسي متخلف يركز على التعامل مع الأفراد كجزء من جماعة دينية ويمثل مواقفهم السياسية. أخيرًا، يؤكد حسن (٢٠٢٢) أنه في العديد من دول الشرق الأوسط، مثل العراق وسوريا واليمن، لا يزال الكثير من الناس يعتقدون أن انتمائهم إلى مجموعات دون وطنية - على سبيل المثال المجموعة العرقية والدين والطائفة والقبيلة – أهم وأقوى من انتمائهم الوطني.

ومن ناحية أخرى، يربط العلماء الغربيون هذا المفهوم بأصوله الفردية/الاجتماعية. بالنسبة لحداد (٢٠١٧: ٣٧٤)، الطائفية هي "محسوسة أو تمارس، عقلية أو سياسة، قضية

اجتماعية أو دينية أو سياسية". كما يصف مقدسي (٢٠١٩: ٤) الطائفية بأنها "لغة واتهام وحكم وخيال وخيال أيديولوجي تم نشره من قبل كل من الدول والمجتمعات والأفراد في الشرق الأوسط والغربي لخلق سياسة وأيديولوجية حديثة". أطر يمكن من خلالها احتواء المشاكل الطائفية الفطرية، إن لم يكن التغلب عليها". ونتيجة لذلك، قامت كلا المجموعتين بتحديد المفهوم بناءً إما على التجارب – بالنسبة للباحثين في الشرق الأوسط – أو على الصورة الكبيرة للظاهرة – بالنسبة للباحثين الغربيين.

تطبيقات الطائفية في العراق

كانت الطائفية في سياق الشرق الأوسط موجودة، لكنها لم تكن قضية كبيرة؛ ومع ذلك فقد تأثرت بالعديد من التطورات في المنطقة. تاريخياً، كانت هناك طائفية محدودة على المستوى الرسمي في العراق، لكنها لم تأخذ شكل العنف الطائفي ولم تكن واضحة على المستوى العام (إسماعيل وإسماعيل ٢٠١٥). على سبيل المثال، تعايش السنة والشيعة لفترة طويلة في العراق من خلال الزواج المختلط (يامو ٢٠١٢). ومع ذلك، فإن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ - وعواقبه المؤسسية والاجتماعية بعيدة المدى - وما يسمى بالربيع العربي بعد عام ٢٠١١، جعل الهوية الطائفية أكثر بروزاً وسبباً للتنافس على السلطة في العديد من البلدان. مثل البحرين والعراق ولبنان وسوريا واليمن. لذلك، تبين أن هذا التعايش كان عاملاً للكراهية والعنف أكثر من التسامح (Raghavan 2007 in Salyan 2013: 53 & Weidmann).

وفيما يتعلق بالهوية الطائفية، فقد كان هناك تباين بين السنة والشيعة في العراق من حيث تاريخ بدء البحث عن هوياتهم. فبينما احتشد الشيعة حول هويتهم قبل عام ٢٠٠٣، بدأ السنة يفكرون في كيفية تأسيس هويتهم الخاصة في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ (حداد ٢٠٢٠). لذلك، في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣، اعتبر معظم السنة أنفسهم مجرد عراقيين بطريقة "بلا طائفة"، ولم ينظروا إلى أنفسهم على أنهم ضحية للدولة فقط بسبب هويتهم الطائفية (Haddad 2014: 80). وكرد فعل على الشيعة بعد عام ٢٠٠٣، احتشد السنة حول هويتهم الخاصة على غرار ما كان يفعله الشيعة من حيث الرمزية، والمظلومية، والهوية الاستقطابية التي لم تكن معروفة في حقبة ما قبل عام ٢٠٠٣ بالنسبة للسنة (المرجع نفسه).

ولذلك، بعد عام ٢٠٠٣، تم فرض الهوية الطائفية أولاً على المستوى المؤسسي. ذلك

أن المؤسسات السياسية في العراق قد بنيت على الانقسامات العرقية والطائفية (عبد الرازق وبوتيك ٢٠١٦). مثلت العديد من المراسيم التي أصدرتها سلطة التحالف المؤقتة - بقيادة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر - أساس النظام السياسي الجديد لتقاسم السلطة. وبالتالي، ربما كان هذا النظام من أكبر عوامل الاستقطاب العرقي والطائفي بسبب الانتقائية في صياغة سياسات التنفيذ. كان أحد مراسيم سلطة الائتلاف المؤقتة يتعلق بحظر وتجريم البعثية، والتي تم استخدامها بطريقة تمييزية من قبل السياسيين الشيعة في الغالب ضد السنة (Terrill 2012). وكان المرسوم المؤثر الآخر هو حل الجيش العراقي حيث وجد أكثر من ٤٠٠ ألف ضابط وفرد مدربين تدريباً جيداً – معظمهم من السنة – أنفسهم عاطلين عن العمل (إسماعيل وإسماعيل ٢٠١٠).

علاوة على ذلك، شكلت الحكومة الأولى لمجلس الحكم عام ٢٠٠٣ - وهي حكومة مؤقتة مثلت الجماعات العراقية دون الوطنية - المستقبل السياسي للعراق، حيث اتبعت الانتخابات والحكومات التالية الانقسام على طول الخطوط العرقية والطائفية (بريمر، دوبينز ، و جومبرت ٢٠٠٨). بالإضافة إلى ذلك، في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣، استخدم السياسيون الشيعة، للحصول على الدعم الطائفي، "الخوف الطائفي" لدى الشيعة من السنة للحصول على المزيد من الأصوات في الانتخابات (Valbjørn and Hinnebusch 2019: 9). ومع ذلك، تباينت ردود الفعل السنية من سياسية – على سبيل المثال، المقاطعة في عام ٢٠٠٥، والمشاركة في عام ٢٠٠٩، والاحتجاجات في عام ٢٠١٣ – إلى العسكرية – على سبيل المثال، أعمال العنف في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ و٢٠١٤-٢٠١٥ (Haddad 2017). وبالتالي، فإن تلك التصرفات وردود الفعل جعلت الناس العاديين في كلتا الطائفتين مستقطبين لهوياتهم دون الوطنية.

المناطق غير المكتشفة بشكل عام، كان للطائفية في العراق شكلان: سياسي وعنيف. الشكل الأول نتج عن القرارات التي اتخذتها النخب من كل طائفة بشأن المشاركة في بناء الدولة والحكومة، وهل تقبل تقاسم السلطة مع الطائفة الأخرى. وحتى عندما قرر السنة الانخراط في النظام السياسي بعد مقاطعتهم لانتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عمل الشيعة على إقصائهم عن السلطة. على سبيل المثال، تركت المنطقة الكردية التي تتمتع بحكم شبه ذاتي في شمال العراق السنة والشيعة للتنافس في المناطق المتبقية. ولذلك، وبما أن الشيعة

يشكلون الأغلبية في المجتمع العراقي، فقد تم تطبيق مبدأ الأغلبية على التعيينات في القطاع العام، الذي يشمل المستوى الوزاري وما دونه. كما تم استبعاد السنة من بناء الدولة وإنشاء مؤسسات أخرى، مثل قوات الأمن، والتوظيف في الأمانة العامة، وغيرها من المؤسسات الرسمية. علاوة على ذلك، كانت المشاركة السياسية السنية غير النشطة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ فرصة جيدة للشيعة لملء المؤسسات دون أي التزام بإعطاء السنة حصتهم.

أما الشكل الثاني فكان يتعلق بالطائفية العنيفة. استندت الحرب الأهلية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ إلى الجماعات المسلحة الطائفية/السياسية، والتي كانت عبارة عن أعمال عنف واسعة النطاق لأن كل طرف حارب من أجل الاحتفاظ بالسلطة في البلاد. أيضًا، في حين أن أدوار النخب السياسية يمكن أن تعيد خلق التوتر السياسي أو تحافظ عليه، يعتقد لينش (٢٠١٣) أن النخب السياسية أو الأنظمة التي تقود صراعات طائفية "تستغل الهوية لتحقيق أهدافها السياسية" وفقًا لأجنداتها الخاصة. لذلك، قد يعيد هؤلاء القادة اختراع الهوية الطائفية من خلال تعبئة الجماهير (Sisk 2017)، أو يمكن تفعيلها من قبل "أصحاب المشاريع الطائفية" لتحمل الإمساك بالسلطة (Davis 2010: 239). وقد تشكل هذا النوع من العنف الطائفي من خلال الاحتجاجات السنية (٢٠١٢-٢٠١٣) ضد المالكي في ولايته الثانية، والتي كانت تعتبر المرحلة الثانية من الحرب الأهلية في العراق (Haddad 2019).

أدت الصعوبات التي يواجهها السنة في أن يكونوا جزءًا من النظام الجديد ورفض النخب الشيعية تقاسم السلطة مع الشريك الجديد إلى إحباط الجمهور السني. ونتيجة لذلك، سهّل هذا الإقصاء والتمييز ضد السنة ظهور تنظيم القاعدة (Ahram 2020 & Revkin) ومن ثم داعش (Recknagel 2014). وبعبارة أخرى، استغلت الجماعات السنية المتطرفة استياء الجمهور السني من التمييز المنهجي من أجل التعبئة (القراوي ٢٠١٤). ونتيجة لذلك، وقع مئات الآلاف من العراقيين ضحايا لعنف الجماعات المتطرفة من كلا الجانبين (انظر الشكل ١ في القسم التالي).

لكن من خلال استهداف وإساءة معاملة المدنيين من جميع الطوائف والأديان والأعراق، كسر داعش دائرة العنف الطائفي (عبدو ٢٠٢٢). وعلى عكس الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، تحول التصور العام للتهديد الطائفي بعد عام ٢٠١٤ من الطائفة بأكملها إلى الجماعات الطائفية المسلحة - أي أن جماهير السنة والشيعة تخشى كلاً من داعش والميليشيات

الشيعية، وليس السنة أو الشيعة العاديين (Haddad 2019). بالإضافة إلى ذلك، بين عام ٢٠١٤ وما بعده، بدأ الجمهور في كلتا الطائفتين بالخوف من المسلحين بشكل متساوٍ وبشكل متبادل - أي أن داعش يمكن أن يقتل السنة والشيعة على حد سواء على غرار الميليشيات الشيعية (المرجع نفسه).

وعلى الرغم من أن هذا العمل التوضيحي يشرح بعمق التغيرات الطائفية في العراق، إلا أن مواقف الجمهور لا تزال غير مكتشفة. بمعنى آخر، إلى أي مدى نعرف مستوى ثقة كل طائفة تجاه الطائفة الأخرى أو الحكومة؟ وحتى عندما قرر السنة عام ٢٠١٠ المشاركة في الحكومة، وكم كانت نسبة الذين يؤمنون بالانتخابات أصلاً؟ علاوة على ذلك، هل هناك أي اختلافات ديموغرافية، مثل العمر والتعليم والجنس؟ قد لا نجد أجوبة دقيقة لتلك الأسئلة في الأدبيات الحالية التي درست الاتجاه الطائفي في العراق منذ الحرب الأهلية عام ٢٠٠٦. لذا، تهدف هذه الدراسة إلى سد تلك الفجوة من خلال فهم المواقف العامة لكلا الطائفتين تجاه الوضع السياسي والاجتماعي. مشاكل. ومن خلال القيام بذلك، يمكن أن يكون تتبع التغيرات في الرأي العام مفيدًا في معرفة متى وكيف حصل التحول.

المنهجية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تباينات الرأي العام حسب الطائفة في العراق – أي الجمهور السني والجمهور الشيعي (العرب وغير العرب)، الذي يختلف عن النخب – من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٢. وسيستخدم المؤلف حراً: الاطلاع على المسوحات التي أجراها الباروميتر العربي من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٢ في العراق. يقع مقر الباروميتر العربي، باعتباره شبكة بحثية تمولها العديد من المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية المختلفة، في جامعة برينستون، وقد قام بمسح المواقف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للناس منذ عام ٢٠٠٦ من خلال شركاء محليين في الدولة الخمسة عشر التي شملتها الدراسة.

وفي هذا الصدد يطرح المؤلف سؤالين: كيف تغيرت الطائفية في العراق عبر الزمن من وجهة نظر الرأي العام زيادة أم نقصان، وكيف؟. وكيف تؤثر بعض العوامل الديموغرافية مثل العمر والتعليم والجنس على المواقف تجاه القضايا السياسية والاجتماعية؟. لذلك، نفترض أن الانتماء الطائفي – السني والشيعي – يمكن أن يؤثر على سلوك الناس من كلا الطائفتين.

على سبيل المثال، غيّرت تجربة السنة خلال داعش في العراق نظرتهم للمشاركة السياسية في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، والتي كانوا يرفضونها من قبل. كما أن الأداء الضعيف للحكومة والظروف الاقتصادية السيئة قد أدى إلى انخفاض ثقة الجمهور الشيعي في الحكومة التي يقودها الشيعة، والتي اعتاد الشيعة على دعمها والتصويت لها.

تركز هذه الورقة على تحليل التباينات في المواقف الطائفية اعتمادا على آراء الناس من كلا الطائفتين تجاه المؤسسات السياسية والتصويت والقضايا الاجتماعية في العراق من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٢. ويعتمد التحليل على مقارنة استجابات الناس من كلا الطائفتين. الطوائف على بعض الأسئلة حول التصويت والثقة الشخصية والسياسية. على سبيل المثال، يمكن مقارنة إجابات السؤال حول الثقة في الحكومة الوطنية من خلال التحقق مما إذا كان لعامل الطائفة تأثير أم لا. للقيام بذلك، سيتم فحص مربع كاي والقيمة P لمعرفة ما إذا كانت هناك أي علاقة بين الطائفة، باعتبارها محور التركيز الرئيسي، والقضايا الأخرى ذات الاهتمام. بالإضافة إلى ذلك، سيتم قياس الاختلافات حسب الموضوع لكل استطلاع كلما تم تكرار نفس السؤال، مثل مقارنة اتجاه الثقة في الحكومة أو نسبة المشاركة على مر السنين. يمكن أن تساعد هذه المقارنة في فهم أي تغيير في ضوء الأحداث المؤثرة، مثل داعش واحتجاجات أكتوبر ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بالتصويت فسيكون هناك نقاش تفصيلي لأنه يعكس التنافس الطائفي غير العنيف بين الطائفتين. وكما ذكرنا سابقاً، رفض السنة النظام العرقي الطائفي في البداية وتم استبعادهم في نهاية المطاف. وبالتالي، فإننا نعتقد أن مسألة التصويت يمكن أن تكون وثيقة الصلة بتطور الطائفية في العراق من حيث قبول كوننا جزءاً من هذا النظام. ولذلك سيتم دراسة نسبة إقبال الناخبين والتأثير المحتمل للعوامل الديموغرافية وبعض المؤشرات الأخرى. يمكن أن يساعد هذا الفحص في فهم كيفية ارتباط هذه العوامل بالآراء الطائفية وتأثرها بها. ولذلك، فإن هذا التركيز يمكن أن يمنحنا نظرة عميقة حول من صوت أقل/أكثر ومتى.

قد يتساءل المرء أن الاعتماد على المسوحات التي أجريت في عام ٢٠١١ وما بعده قد لا يقيس الطائفية كما كانت في أعلى مستوياتها بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وقد يكون هذا صحيحا لأنه، لسوء الحظ، لم يكن هناك أي مسح يقيس الرأي العام في العراق ويركز على

الهوية الطائفية للمجيبين. ومع ذلك، هناك نقطتان تستحق الذكر. أولاً، كما ذكرنا من قبل، كانت ولاية المالكي الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) أكثر عدوانية ضد السنة من ولايته الأولى، لذلك أعاد اختراع الطائفية في البلاد. بالنسبة لحداد (٢٠١٩)، كانت هناك دورتان من الطائفية في العراق. في الجدول رقم ١، يمكننا أن نرى أن عام ٢٠١١ هو بداية الدورة الثانية حيث سبق التخندق الطائفي أو التوتر الطائفي أعمال العنف.

الجدول ١: دورات الطائفية في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٨)

	Entrenchment	Civil war	Retreat
Cycle 1	2003-05	2005-07	2007-10
Cycle 2	2011-12	2013-15	2016-18

ثانياً، يمكن أن يكون قياس الطائفية في عام ٢٠١١ مقبولاً من خلال التحقق من مستوى أو اتجاه العنف أو عدد القتلى من المدنيين في البلاد. في الشكل ١، هناك ست محافظات مختلطة – أي كان السنة والشيعة يعيشون معًا – تم اختيارها وفقًا لحصيلة القتلى التي ارتكبها "الفاعل المجهول". يدور هذا الممثل في الغالب حول العنف الطائفي الذي ترتكبه الجماعات المتطرفة، مثل الجماعات السنية المتطرفة والميليشيات الشيعية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تنخرط كلتا المجموعتين في طائفية قد تكون مشابهة للدورة الأولى. للوهلة الأولى، من الممكن رؤية اتجاهات مماثلة للعنف في معظم المقاطعات الستة. منذ البداية، كانت ذروة عدد القتلى بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وهو ما يتفق مع العمل العلمي المذكور أعلاه والجدول ١. كما انخفض هذا الاتجاه من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ عندما بدأت موجة أخرى من العنف وانتهت بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦. لذلك يمكن الاعتقاد بأن استطلاع عام ٢٠١١ وما بعده يمكنه التقاط الآراء المتأثرة بالطائفة في العراق.

الشكل ١: اتجاه العنف في المحافظات المختلطة حسب "جهة مجهولة" ٢٠٠٣-٢٠١٧ (حسب الشهر)

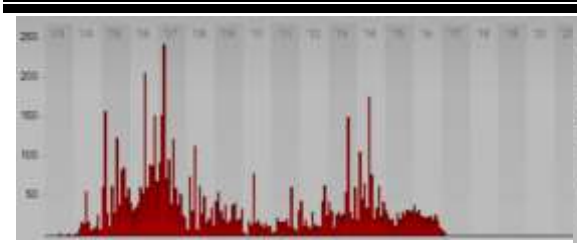
بابل

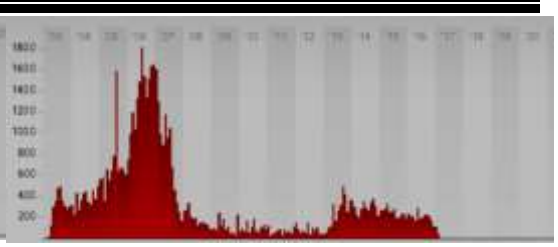
بغداد

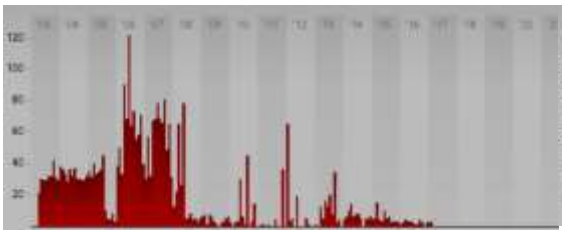
البصرة

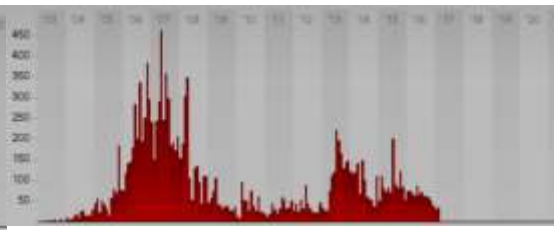
ديالى

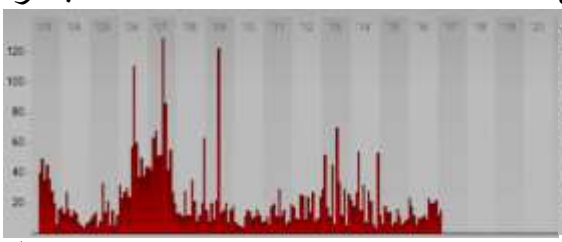
كركوك

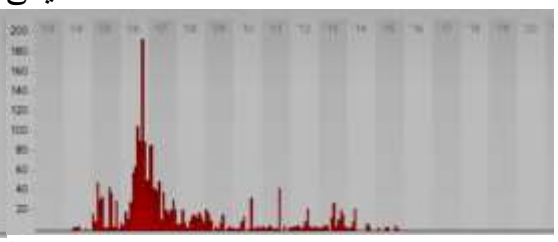
واسط

النتائج والمناقشة

يركز هذا القسم على ثلاث قضايا رئيسية: التصويت، والقضايا الاجتماعية، والثقة في المؤسسات. وفيما يتعلق بالتصويت، تظهر الأرقام والجداول أدناه نتائج مثيرة للاهتمام حيث تبادل السنة والشيعة أدوارهم. أي أنه في حين كان الشيعة يميلون إلى التصويت أكثر قبل عام ٢٠١٣ بسبب المقاطعة السنية وعدم ثقتهم في نظام ما بعد ٢٠٠٣، فقد كان للسنة مشاركة أكبر من الشيعة منذ عام ٢٠١٩. ويتم دعم هذا الادعاء أيضًا من خلال فحص نسبة الإقبال على التصويت حسب التركيبة السكانية. العوامل – أي العمر والتعليم والجنس. فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، هناك نوع من التحسن بين السنة والشيعة في قبول بعضهم البعض، حيث انخفضت ردود الكراهية الشديدة والكراهية بنحو ٥٠% من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢. وأخيرًا، أظهرت الثقة في المؤسسات أيضًا بعض النتائج المثيرة للاهتمام. وعلى غرار الإقبال على التصويت، تبادل السنة والشيعة ثقتهم في الحكومات الوطنية والمحلية في الفترة نفسها. بالإضافة إلى ذلك، زادت ثقة السنة بالجيش الوطني بعد عام ٢٠١٣، وكان الفارق بين

الطائفتين ضئيلاً.

التصويت:

وبما أنه لا توجد بيانات حول نسبة إقبال كلا الطائفتين من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، فقد تمكن هذا الاستطلاع من قياس التصويت في عام ٢٠١١ وما بعده، أي أنه كان من المتوقع أن تشهد كلا انتخابات عام ٢٠٠٥ مستويات منخفضة من إقبال السنة بسبب التوتر الطائفي. وعدم شرعية الحكومات التي يقودها الشيعة لهم. أي أنه ربما كانت هناك مشاركة ضعيفة للسنة في انتخابات عام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، يمكن مناقشة بعض الحوادث هنا. أولاً، نتيجة للاحتلال العسكري عام ٢٠٠٣، أصدر العديد من الجماعات المسلحة السنية والزعماء الدينيين بيانات – شفهية ومكتوبة – حول حظر المشاركة السياسية في أي حكومة يتم تشكيلها "في ظل الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة". حول عدم إعطاء الحكومة أي شرعية من خلال التصويت في الانتخابات. أما الاعتقاد الآخر فكان أن المقاومة العسكرية «السنية» ستنهي الاحتلال الأميركي، وتشكل أي حكومة تحت مظلتها.

ثانياً، كانت الجماعات السنية المسلحة و/أو المتطرفة تشكل عائقاً خطيراً أمام الجمهور السني للتصويت أو حتى للتوظيف في القطاع العام والأجهزة الأمنية. ولذلك، فإن التصويت سيُعتبر بمثابة خيانة لـ«تضحيات» تلك الجماعات ودعم للحكومة غير الشرعية. ولذلك، تم قصف العديد من مراكز الاقتراع. ونتيجة لذلك، فقد السنة تمثيلهم السياسي في الحكومة، وكان الشيعة والأكراد الفاعلين السياسيين الرئيسيين الوحيدين. وفي وقت لاحق، تم استبعاد السنة من بناء الدولة والمؤسسات الرسمية، مثل قوات الأمن، والتوظيف في الأمانة العامة، وما إلى ذلك. ولذلك، وجد السنة أنفسهم عاجزين. ومن أجل تعويض خسارتهم، وبسبب غياب جماعاتهم المتطرفة كعائق أمام مشاركتهم، قرر السنة المشاركة بفعالية في انتخابات ٢٠١٠.

الجدول ٢: التصويت للمرشحين (%)

Sect	A great extent-medium**	Limited-not**

Sunni	50	50
Shia	35	65

Chi2=53 p<0.000

ومع حصولهم على فرصة التصويت، وبسبب الإقصاء، طوّر السنة سلوكاً انتخابياً طائفياً أعلى من سلوك الشيعة. وكان ذلك واضحاً في استطلاع العام ٢٠١١ عندما سُئل المشاركون "...إلى أي مدى يهمك أن ينتمي المرشح إلى طائفتك في تحديد من ستصوت له في الانتخابات، سواء كانت الانتخابات النيابية أو البلدية أو المحلية؟". إن الإجابة على هذا السؤال تعطينا فهماً جيداً لكيفية تأثير الطائفية بشكل كبير على العراقيين، وخاصة السنة، وتحديد سلوكهم السياسي. ويبين الجدول ٢ أن نصف السنة يعتقدون أن الهوية الطائفية مهمة في حين أن ما يقرب من ثلث الشيعة يعتقدون ذلك. يمكن لهذا الاختلاف أن يكشف كيف كان السنة مدفوعين بهويتهم الطائفية كرد فعل على عواقب الإقصاء. وقد يخبرنا هذا الاختلاف أيضًا أن الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة حفزت السنة على الاعتقاد على قدم المساواة بأن التصويت للمرشحين السنة كان من الممكن أن يساعدهم في أن يكونوا نظراء متساوين للشيعة وأن يتمتعوا بالحماية والمطالبة بنصيبهم في الحكومة.

الشكل ٢: نتائج التصويت في الانتخابات الوطنية حسب الطوائف (٢٠١١-٢٠٢٢)

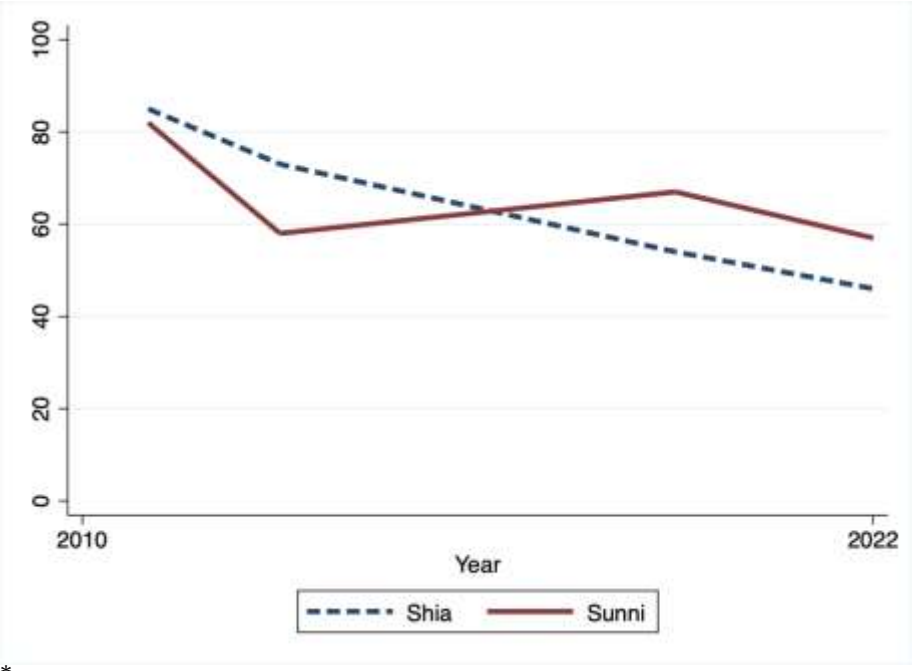

*Except for the 2011 survey (p<0.2), the turnouts were significant (p<0.001)

بالإضافة إلى ذلك، يوضح الشكل ٢ اتجاهات نسبة الإقبال المبلغ عنها من خلال سؤال المستجيبين "هل قمت بالتصويت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة؟" وفي حين أن نسبة المشاركة في استطلاع عام ٢٠١١ كانت ضئيلة - (P<0.2) أي أن التصويت على أساس الطائفة كان مرتفعاً لكليهما - إلا أن الاتجاهات التالية كانت مختلفة بشكل كبير حسب الطائفة (P<0.05على الأقل). أي أن تلك الفجوات بين نسبة الإقبال المسجلة زادت بعد عام ٢٠١١. كما أن كل طائفة كان لها اتجاهها الخاص. بالنسبة للشيعة، كانت نسبة إقبالهم على الانتخابات في انخفاض مطرد منذ عام ٢٠١١. ومع ذلك، كانت نسبة إقبال السنة متقلبة. وفي استطلاع عام ٢٠١٣، انخفضت نسبة إقبالهم، لكنها زادت بشكل كبير في عام ٢٠١٩ وما بعده. بالإضافة إلى ذلك، كانت نسبة إقبال السنة بعد عام ٢٠١٩ أعلى بكثير من نسبة مشاركة الشيعة، أي ٦٧% للسنة و٥٤% للشيعة في عام ٢٠١٩، و٥٧% للسنة و٤٦% للشيعة في عام ٢٠٢٢.

الجدول ٣: العوامل الديموغرافية والتصويت

Year	Gender		Education (P-value<)	Age* (P-value<)
	Male (P-value<)	Female (P-value<)		
2011	Not significant	(0.08) Shias> Sunnis	Not significant	Not significant
2013	(0.002) Shias> Sunnis	(0.000) Shias> Sunnis	Not significant	(0.000-0.053) Shias>Sunnis
2019	(0.005) Sunnis>Shias	(0.01) Sunnis>Shia	(0.007-0.077) Sunnis>**	(0.01-0.025) Sunnis>Shia
2022	(0.000) Sunnis>Shias	(0.000) Sunnis>Shia	(0.000-0.04) Sunnis>***	(0.000-0.006) Sunnis>Shia

لإجراء مناقشة تفصيلية، فإن إضافة العوامل الديموغرافية إلى التحليل يمكن أن يمنحنا فهمًا أفضل. ويؤكد الجدول ٣ الصورة الكبيرة للشكل ٢. أي أنه كانت هناك اختلافات ضئيلة بين السنة والشيعة في مسح عام ٢٠١١ بالنسبة لجميع المؤشرات الثلاثة تقريبًا. بمعنى آخر، تصرف الناخبون في كلا الطائفتين بشكل مماثل. ومع ذلك، باستثناء التعليم، يخبرنا استطلاع عام ٢٠١٣ أن الشيعة أفادوا بأصواتهم أعلى بكثير من السنة. بالإضافة إلى ذلك، كان لدى الشيعة، رجالاً ونساءً في جميع الفئات العمرية، نسبة إقبال أعلى من السنة. والمثير للدهشة أن اتجاه الإقبال قد تغير منذ عام ٢٠١٩. ويظهر الجدول بوضوح أن السنة سجلوا نسبة إقبال أعلى من الشيعة في جميع المؤشرات الثلاثة. أي أن كلا الجنسين وجميع مستويات التعليم والفئات العمرية لدى أهل السنة كانت أعلى بكثير من الشيعة. وهذا يعني أنه لا يمكن تجاهل أي مؤشر هنا، وأن التصويت كان سلوكًا جماعيًا تقريبًا - أي تم تثبيطه/تشجيعه بشكل جماعي.

يمكن أن يُعزى انخفاض مشاركة السنة في عام ٢٠١٣ إلى عاملين. أولاً، ركزت مشاركة السنة في انتخابات ٢٠١٠ على دعم الائتلاف العلماني – بقيادة علاوي – وقد فاز. ومع ذلك، تمكن الائتلاف الشيعي من استخدام سلطته الفعلية وتغيير القواعد التي تحدد من سيفوز. ونتيجة لذلك، أصيب السنة بخيبة أمل بسبب محاولتهم الفاشلة لتغيير الوضع الراهن، فخفضوا نسبة إقبالهم على الانتخابات التالية. ثانياً، سلوك المالكي العدواني في ولايته الثانية

ضد السنة جعلهم يعتقدون أيضاً أن عدم وجود مشاركة سياسية يمكن أن يساعدهم في التغلب على حالة التهميش والإقصاء. خلال تلك الفترة، انسحب القادة السياسيون السنة من الحكومة كشكل من أشكال رفض سياسات المالكي العدوانية.

ومع ذلك، في مرحلة ما بعد داعش، تبادل السنة والشيعة أدوارهم. وفي استطلاعي عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، كانت هناك زيادة في نسبة إقبال السنة المبلغ عنها بينما قللت مشاركة الشيعة. وأيضًا، نظرًا لتقلب مشاركة السنة (صعودًا وهبوطًا)، كان لمشاركة الشيعة نمط واضح من الانخفاض، أي من ٨٥% في عام ٢٠١١ إلى ٤٦% في عام ٢٠٢٢. وهكذا، بدأ التصويت المعلن للسنة بشكل ملحوظ. أكبر من الشيعة منذ ٢٠١٩، ولجميع العوامل الديموغرافية. لكن لماذا؟. أولاً، في عام ٢٠١٢، بعد أن استخدم المالكي القوة ضد المتظاهرين السنة، تمكن داعش من استغلال الاستياء السني للحصول على دعمهم (هيجل ٢٠١٦). لكن معظم أهل السنة عانوا من التنكيل من قبل داعش، وتشرد الملايين منهم داخل البلاد وخارجها. وحتى بعد داعش، دمرت العمليات العسكرية العديد من المدن ذات الأغلبية السنية. وفي وقت لاحق، كان هناك اعتراف غير رسمي بالوضع الراهن حيث اعترفت النخب السياسية من كل عرق أو طائفة بأحجامها وحصصها في الحكومة (حداد ٢٠١٩). بالإضافة إلى ذلك، بعد داعش، أصبح السنة أضعف من ذي قبل - أي تمثيل ضعيف في الحكومة، ونزوح السكان، وتدمير المدن. ولذلك، ربما كان هذا الضعف هو الذي دفعهم إلى المشاركة الفعالة في الحكومة ونظام تقاسم السلطة.

ثانياً، بعد عام ٢٠١٠، أدرك الشيعة أن نخبهم لا تتواجد في السلطة من أجل مصلحة الشعب الشيعي، ولكن فقط من أجل مصالحهم الخاصة. ونتيجة لذلك، بخلاف التصريحات الطائفية، لم يكن لدى تلك النخب ما تقدمه للجمهور الشيعي. بمعنى آخر، لم تتحسن الظروف الاقتصادية في المدن ذات الأغلبية الشيعية بأي شكل من الأشكال. بالإضافة إلى ذلك، بدأ الشيعة في الحكم على أداء الحكومة التي كانت تقودها النخب الشيعية بشكل رئيسي. ومنذ عام ٢٠١١، أدى هذا الحكم إلى رفض نظام تقاسم السلطة من خلال الاحتجاجات العامة في المدن ذات الأغلبية الشيعية (Visser 2011). كما تلا ذلك احتجاجات أخرى في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ (Abdo 2022; Dodge 2019). علاوة على ذلك، كانت احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ هي الأكبر بين الشيعة ضد الحكومة. ولإنهاء هذا الإحباط العام،

استخدمت الميليشيات التي تمولها وتقودها العديد من النخب الشيعية القوة ضد المتظاهرين، وتم اغتيال وجرح وإخفاء الآلاف منهم. وقد أدت هذه الظروف إلى تراجع دعم الشيعة للحكومة، ومن ثم تقليص دوافعهم للتصويت. كما أدى هذا العنف إلى اتساع الفجوة بين النخب والجمهور الشيعي.

جدول ٤: المشاركة في الاحتجاجات (%)

Sect	Once-more than once	Never	P-value
Sunni	10	90	0.000
Shia	27	73	

وأخيرا، يمكن قياس إحباط الشيعة من خلال الاحتجاج. ولأول مرة، أضيف السؤال حول ما إذا كان المستجيبون شاركوا في احتجاجات العام الماضي إلى استطلاع عام ٢٠٢٢. وكان من المتوقع أن يشارك السنة أكثر من الشيعة في الاحتجاجات أو على الأقل يحتجون معًا. لكن الجدول رقم ٤ يبين نسبة الشيعة الذين أجابوا على سؤال "خلال العام الماضي هل شاركتم في اعتصام شخصي؟" وكان أكبر بكثير من أهل السنة بفارق ١٧ نقطة. لكن هذا لا يعني أن السنة لم يشاركوا في احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، خاصة في بغداد. وربما يعني ذلك أن الشيعة أكثر إحباطاً من نتائج نظام تقاسم السلطة، مثل الفساد، وضعف الأداء، وضعف الاقتصاد، مقارنة بالسُنّة.

ولكن هل يعني ذلك أن السنة راضون عن الحكومة، أو على الأقل أقل إحباطا من الشيعة؟. ومرة أخرى، يختلف السنة في فترة ما بعد داعش، بمعنى أنهم يتطلعون إلى الانخراط بشكل أكبر في العملية السياسية بدلاً من مقاومتها وخوض تجربة أخرى غير سارة. كما أن المشاريع الممولة دولياً وإقليمياً لإعادة بناء ما بعد داعش قد حظيت بتقدير الجمهور السني. وكان بعض هذا التقدير لبعض السياسيين السنة الذين عملوا على إعادة بناء مدنهم وإعادة النازحين. ولذلك، فإن دعم السلام ومشاريع إعادة البناء يحتاج إلى مشاركة سياسية، أي التصويت في الانتخابات.

القضايا الاجتماعية:

تدور القضايا الاجتماعية حول الثقة بين الأشخاص وكيفية قبول الناس من كل طائفة لبعضهم البعض كجيران (انظر الجدول ٥). لحسن الحظ، تم طرح السؤال بصيغة "... من فضلك قل لي ما إذا كنت ترغب في أن يكون جيرانك أشخاصًا من طائفة مختلفة من الإسلام، أو لا تحب ذلك، أو لا تهتم" في استطلاعات أعوام ٢٠١١ و٢٠١٩ و٢٠٢١. ويمكن استخدام ذلك لفهم التغيرات في تلك المواقف مع مرور الوقت. ومن خلال النظر إلى إجابات عدم الإعجاب، يمكننا أن نرى أن نسب عدم الإعجاب للمستجيبين من كلا الطائفتين انخفضت بشكل حاد من ١٤% للسنة في عام ٢٠١١ إلى ٧% في عام ٢٠٢١. كما انخفضت في الفترة نفسها أيضًا نسبة عدم الإعجاب للمستجيبين الشيعة من ١٧% في عام ٢٠١١. ٢٠١٩ إلى ٩% في ٢٠٢١.

جدول ٥: الرغبة في وجود جيران من طائفة مختلفة (%)

Year	Sunnis			Shias		
	Strongly-dislike	Neither nor	Strongly-like	Strongly-dislike	Neither nor	Strongly-like
2011*	14	85	-**	7	89	-
2019	15	48	37	17	29	54
2021	7	34	58	9	44	48***

وفيما يتعلق بأي من الردود وما شابهها، فمن الممكن أن نرى تحسنا في عام ٢٠٢١ بالنسبة للسنة. ومن الممكن أيضًا أن نرى انخفاضًا مطردًا في إجابات أولئك الذين "لم يهتموا" بما إذا كان يجب أن يكون لديهم جار من طائفة أخرى أم لا. فمن ناحية، انخفضت تلك الإجابات من ٨٥% عام ٢٠١١ إلى ٤٨% عام ٢٠١٩، وإلى ٣٤% عام ٢٠٢١. ومن ناحية أخرى، كانت هناك زيادة في الإجابات المشابهة من ٣٧% عام ٢٠١٩ إلى ٥٨% عام ٢٠٢١ - أي. بزيادة ٢١ نقطة خلال عامين فقط. وأما ردود الشيعة، فلم يكن لأي منهما أو مثل هذه الإجابات أي نمط. في حين لم يكن أي منهما مرتفعًا للغاية وانخفض بشكل كبير في عام ٢٠١٩ بمقدار ٦٠ نقطة، فقد انخفضت الإجابات مثل ٦ نقاط فقط من عام ٢٠١٩ إلى عام

٢٠٢١، أي من ٥٤% إلى ٤٨%. بشكل عام، يُظهر استطلاع عام ٢٠٢١ تحسناً في الأشخاص من كلا الطائفتين الذين يرغبون في أن يكون لديهم جيران لبعضهم البعض.

الثقة في المؤسسات: يمكن أن يكون انعدام الثقة في الحكومة نتيجة لعوامل مختلفة، مثل الفساد، وضعف الأداء، وسوء الظروف الاقتصادية، وهو ما يحدث دائمًا تقريبًا في العراق. ومن المنظور الطائفي، فقد تبنى السنة والشيعة مواقف مختلفة تجاه الحكومة الوطنية حيث يميل الشيعة إلى إظهار دعم أكبر من السنة. من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، دعم ٥٦% من الشيعة الحكومة الوطنية بمستويات كبيرة إلى متوسطة من خلال الإجابة على السؤال "... ما مدى ثقتك في الحكومة" (انظر الشكل ٣-أ). وهو أمر يمكن توقعه في ظل التوتر الطائفي في الدورة الثانية. ومع ذلك، انخفض هذا الدعم بشكل حاد في عام ٢٠١٩ إلى ١٥% فقط. وعلى الرغم من أن تلك الثقة وصلت إلى أعلى مستوى لها وهو ٢٣% في عام ٢٠٢٢، إلا أنها لا تزال أقل بكثير من مستويات عامي ٢٠١١ و٢٠١٣. وعلى غرار النتائج التي نوقشت أعلاه، كان لدى السنة مواقف مفاجئة. يمكن أن تساعدنا الدورة الثانية من الطائفية المذكورة أعلاه في فهم سبب ثقة ٢٦٪ فقط من السنة بالحكومة في عام ٢٠١١. وأيضًا، حتى عندما كان رؤساء وزراء ما بعد المالكي أكثر ليونة مع تصريحات طائفية أقل بكثير (Haddad 2020). ، فإن مستوى الثقة السنية لا يزال يدور حول الثلاثينيات بالمئة.

ومع ذلك، بمقارنة ثقة السنة مع ثقة الشيعة بالحكومة الوطنية، لا تزال هناك نتيجة مفاجئة. وكان هذا النمط من انخفاض المشاركة السياسية للشيعة متسقًا مع نسبة الإقبال المبلغ عنها. منذ عام ٢٠١٩، أصبحت ثقة الشيعة في الحكومة الوطنية أقل من ثقة السنة. ومرة أخرى، يمكن أن تكون فترة ما بعد داعش، والتقييم النقدي المتزايد لأداء الحكومة، والاحتجاجات العامة، هي العوامل الأكثر أهمية. منذ انتخابات عام ٢٠٠٥، لا يزال لدى الأحزاب السياسية الشيعية قادة مماثلون. ومع ذلك، لدى السنة نخب مختلفة في كل دورة انتخابية تقريبًا. وهذا لا يعني أن الشيعة سوف يدعمون النخب السياسية الناشئة حديثاً، ولكن ربما يأتي الزعماء السياسيون الجدد كاستجابة للتحديات والاحتياجات الجديدة بوعود جديدة، وهو الوضع الذي كان عليه السُنّة منذ عام ٢٠٠٣.

الشكل ٣: الثقة في الحكومات الوطنية والمحلية (٢٠١١-٢٢)

a) الحكومة الوطنية b) الحكومة المحلية

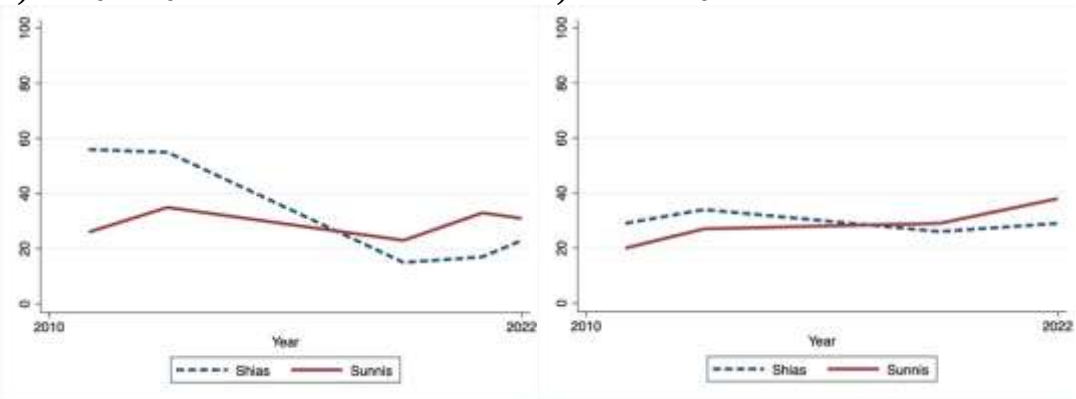

* Differences between the sects for both government in most years are significant at least at the 5% level

على المستوى المحلي، يوضح الشكل ٣-ب بوضوح أن قصة ثقة الجمهور حسب الطائفة مشابهة تمامًا لما حدث على المستوى الوطني. ومع ذلك، وخلافاً للحكومة الوطنية، لم يكن لدى الشيعة أي اختلاف حاسم في ثقتهم بالحكومة المحلية. على أن ثقتهم تتراوح بين ٢٩% إلى ٣٤%، ومع ذلك لا يزال من الممكن رؤية نمط التراجع بعد استطلاع ٢٠١٣ مماثلاً على المستوى الوطني. في المقابل، شهدت ثقة السنة بالحكومة المحلية فارقاً جذرياً، حيث تتراوح بين ٢٠% إلى ٣٨%.

ورغم تحسن ثقة الشيعة في عام ٢٠٢٢، إلا أنها لا تزال أقل من ثقة السنة. وبالنسبة لانخفاض ثقة الشيعة، فمن الممكن ربط ذلك بنفس أسباب الثقة بالحكومة الوطنية. بالنسبة للسنة، أحد التفسيرات المحتملة لهذه الزيادة هو إعادة بناء مدنهم المدمرة وتسهيل عودة النازحين بعد داعش. كما يمكن تفسير تلك الثقة بنتائج انتخابات ٢٠٢١ حيث زاد السنة عدد نوابهم لأول مرة منذ ٢٠١٠ إلى ٥٢ في مجلس النواب. وهذا التفاعل بين الاحتياجات المحلية والمرشحين المنتخبين يمكن أن يكشف عن مدى الثقة في السياسيين داخل المجموعة والتي تختلف عن ثقة الشيعة في ممثليهم. لكن الانتخابات نفسها كانت الأسوأ بالنسبة لأغلب الأحزاب السياسية الشيعية، أي أن معظمها خسرت أكثر من ٥٠% من مقاعدها مقارنة بالانتخابات السابقة.

الشكل ٤: الثقة في الجيش (٢٠١١-٢٠٢٢)

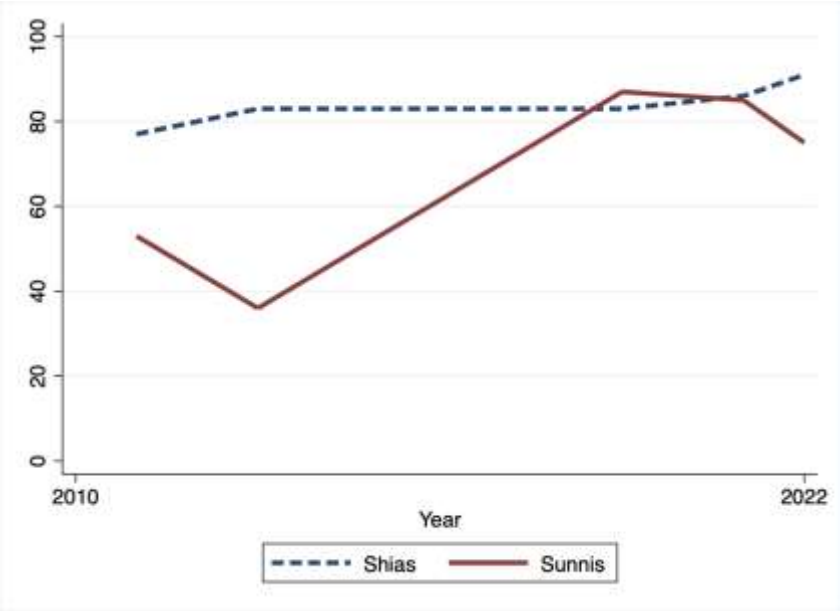

أما فيما يتعلق بالثقة في القوات الأمنية، وتحديداً الجيش، فيبدو الأمر مختلفاً عن الأنماط المذكورة أعلاه. الاختلاف الشديد الوحيد الذي يمكن أن نجده في الشكل ٤ هو بالنسبة للسنة أكثر من الشيعة عندما أجابوا على السؤال "... ما مدى ثقتك في القوات المسلحة؟". وبحسب نظام تقاسم السلطة فإن وزير الدفاع سني. ومع ذلك، فهذا لا يعني أن السنة سيثقون بالجيش لأن العديد من أعضاء الميليشيات والعراقيين المنفيين تم دمجهم في قوات الأمن (إسماعيل وإسماعيل ٢٠١٠). ونتيجة لذلك، ارتكب الجيش العديد من الانتهاكات الطائفية ضد السنة مثل الاعتقالات والتعذيب والاغتيالات، خاصة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣. وظهر ذلك واضحا أيضا عندما استخدم المالكي القوات الأمنية لإنهاء الاحتجاجات السنية في ولايته الثانية (الناصري). ٢٠١٧). ولذلك، لم يكن الجيش المؤسسة التي كان يثق بها السنة. ونتيجة لذلك، في استطلاع عام ٢٠١٣، لم يثق سوى ٣٥% من السنة بالجيش على المستويين العالي والمتوسط. ومن خلال مقارنة الطائفتين، كان الفرق في الثقة كبيراً (P<.٠٠٠) في عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، وكانت الفجوة الأكبر في الثقة بالجيش في عام ٢٠١٣، بفارق ٤٨ نقطة.

ومع ذلك، تقلصت هذه الفجوة منذ استطلاع عام ٢٠١٩ وما بعده. وفي الآونة الأخيرة، يبدو أن كلا الطائفتين تثقان بشدة بالجيش. كما أن فارق الثقة كان ضئيلاً في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، ما يعني أن كلا الطائفتين لديهما مواقف مماثلة تجاه الجيش. ويمكن تفسير

هذا التغيير في الثقة السنية من خلال قتال داعش حيث كان الجيش العراقي جزءًا من تحرير المحافظات ذات الأغلبية السنية التي كانت تحت سيطرة داعش. لذلك، كان ذلك موضع تقدير لدى أهل السنة لإنهاء تجربة النزوح غير السارة أو الخضوع لحكم داعش. كما أن معظم الانتهاكات التي حدثت خلال العمليات العسكرية ارتكبتها الميليشيات الشيعية، وليس الجيش. وأخيراً، حتى بالنسبة للشيعة، بينما كانت قوات الأمن والميليشيات الأخرى تسيء معاملة المتظاهرين، حاول الجيش تنحيته جانباً. ولذلك تمكنت تلك المؤسسة من كسب ثقة الطائفتين.

خاتمة

معظم الدراسات حول الطائفية في العراق لا تناقش ما يفكر فيه الجمهور بالأرقام. ولذلك، فإن هذه النتائج تحسن فهمنا لتطور الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من وجهة نظر الجمهور. ولذلك، كان الهدف من هذه الدراسة هو الحصول على فهم أفضل للمواقف العامة لكل من السنة والشيعة تجاه قضايا مختلفة، مثل التصويت، والثقة بين الأشخاص، والثقة في الحكومة والجيش. استخدم المؤلف المسوحات التي أجراها الباروميتر العربي في العراق من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٢. ومن خلال الكشف عن المواقف تجاه كل قضية على حدة، أظهرت هذه الدراسة كيف كان الناس من كل طائفة يفكرون ويتصرفون سياسيا. ركزت الدراسة على كيفية تغير الطائفية في العراق مع مرور الوقت. كما كان هناك تركيز جزئي على بعض العوامل الديموغرافية – مثل العمر والتعليم والجنس – وكيفية تأثيرها على المواقف تجاه القضايا محل الاهتمام.

في هذه الدراسة، كان من الممكن الإبلاغ عن العديد من النتائج المثيرة للاهتمام حول القضايا المذكورة أعلاه. بشكل عام، كانت الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩ نقطة تحول حيث تغيرت مواقف الطائفتين بشكل كبير. وفي معظم القضايا، تبادل السنة والشيعة أدوارهم بعد ٢٠١٣، باستثناء الثقة في الجيش. أولاً، حفز الاستقطاب الطائفي الناس على دعم مرشحي مجموعاتهم والتصويت لهم. كذلك، كان هناك اختلاف ضئيل بين السنة والشيعة في نسبة إقبالهم على الانتخابات في العام ٢٠١١، أي أنهم مستقطبون بالتساوي بسبب هويتهم الطائفية. ومع ذلك، في حين استمر الشيعة في التصويت أكثر من السنة في استطلاع عام ٢٠١٣، فقد أبلغوا عن إقبال أقل بكثير في عام ٢٠١٩ وما بعده. وقد تم دعم هذه النتيجة من خلال دراسة

الاختلافات عبر العوامل الديموغرافية.

ثانياً، تظهر الإجابات حول القضايا الاجتماعية في استطلاعات الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٩ و٢٠٢١ بعض التحسن في قبول بعضنا البعض. وبينما لم يكن هناك نمط واضح لاستمرار الانخفاض/الزيادة، أظهر مسح عام ٢٠٢١ أعلى معدلات قبول الأشخاص من الطوائف الأخرى ليكونوا جيرانًا. وأخيرا، كانت الثقة في الحكومات الوطنية والمحلية مماثلة لمسألة التصويت حيث تبادل السنة والشيعة أدوارهم. ومرة أخرى، أظهر السنة ثقة منخفضة في كلتا الحكومتين في عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، لكنها قفزت إلى مستوى عالٍ في أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢١ و٢٠٢٢؛ لكن الشيعة فعلوا العكس. الاستثناء الوحيد هنا هو الثقة في الجيش، حيث حافظ الشيعة على ثقتهم العالية، وزادت ثقتهم السنة. وأدى هذا الارتفاع إلى اختلافات طفيفة مع الشيعة في الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢١ و٢٠٢٢.

هناك بعض العوامل التي من المتوقع أن تفسر هذه النتائج. أولاً، انخفض العنف الطائفي، وهو ما قلل إلى حد ما من الالتفاف حول الهوية الطائفية. ثانياً، استخدم رؤساء الوزراء في مرحلة ما بعد المالكي تصريحات طائفية أقل بكثير ضد السنة. ثالثاً، أصبح رفض نظام تقاسم السلطة مطلباً للشيعة لأنه أدى إلى الفساد وضعف الاقتصاد وضعف أداء الحكومة. وأخيرا، أدى العنف ضد الاحتجاجات من قبل الميليشيات إلى خلق فجوة كبيرة ومستوى منخفض من الثقة بين الشيعة، كنخب وعامة.

ومع ذلك، لا تزال هذه الدراسة لها حدودها الخاصة. لم يكن من الممكن للمؤلف مقارنة مواقف الجمهور خلال الحرب الأهلية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) مع البيانات المتاحة (٢٠١١-٢٠٢٢). ولذلك، سيكون من المهم جداً قياس نمط الاتجاهات خلال الفترة المكشوفة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن من الممكن للمؤلف قياس جميع القضايا ذات الاهتمام على مر الزمن. وذلك لأن الأسئلة لا تطرح دائماً في كل استطلاع، مثل تفضيل الهوية الطائفية للمرشحين. يمكن لهذه الأسئلة أن تكون مؤشرات مهمة جداً في قياس مدى أهمية الهوية الطائفية بالنسبة للجمهور.

المصادر:

Abdel-Razek, O., and Puttick, M. (2016). 'Majorities and minorities in post-ISIS
Iraq', *Contemporary Arab Affairs*, 9:4, 565-576.
Abdo, Geneive (2022). 'Charting a Nationalist and Secular Iraqi State: The Road Ahead?'.
Enabling Peace in Iraq Center. Washington, D.C. https://enablingpeace.org. Accessed 12 September 2022.
Al-Kyali, Adbulawahab. (2003). Mausoat al-Sysa [The Encyclopedia of Politics] 3rd. The Arab
Institute for Studies and Publishing, 745.
Al-Qarawee, H. (2014). 'Iraq's sectarian crisis: A legacy of exclusion', *Carnegie Middle East*
Center.https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep12876.pdf?acceptTC=true&coverpage=false&addFooter=false
Al-Sheikh, S. R., and Sky, E. (2011). 'Iraq since 2003: Perspectives on a divided
society', *Survival*, 53:4, 119-142.
Al-Wardi, Ali. (1992). *Social Glances on the Modern History of Iraq*. London: Koufan House
Alnasseri, S. (2017). 'Iraq 2014: Making sense of sectarian violence', *International Journal of*
Contemporary Iraqi Studies, 11:3, 205-219.
Biddle, S., Friedman, J. A., and Shapiro, J. N. (2012). 'Testing the surge: Why did violence decline
in Iraq in 2007?', *International Security*, 37:1, 7-40.
Bremer, Paul L., Dobbins, J., and Gompert, D. (2008). 'Early days in Iraq: decisions of the
CPA', *Survival*, 50:4, 21-56.
Davis, E. (2010). 'Introduction: The question of sectarian identities in Iraq', *International Journal*
of Contemporary Iraqi Studies, 4:3, 229-242.
Dodge, Toby. (2019). Muhasasa Ta'ifiya and its Others: Domination and contestation in Iraq's
political field. https://pomeps.org/wp-content/uploads/2019/10/POMEPS_Studies_35.1.pdf
Ghalion, Burhan. (2007). Naqid Mafhoom al-taefia [Criticizing the Concept of Sectarianism].

Hiwar Mutamaden [Civilized Dialogue]. February 28. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89869

Haddad, F. (2013). 'Sectarian relations in Arab Iraq: Contextualising the civil war of 2006–2007', *British Journal of Middle Eastern Studies*, 40:2, 115-138.

_____, F. (2014). 'A sectarian awakening: Reinventing Sunni identity in Iraq after 2003', *Current Trends in Islamist Ideology*, 17:4, 145-176.

_____, F. (2017). 'Shi'a-centric state-building in post-2003 Iraq', in Wehrey F. (ed.), *Beyond Sunni and Shia: Sectarianism in a Changing Middle East*. London: Hurst & Co. pp.115-134.

_____, F. (2019). 'The Diminishing Relevance of the Sunni-Shi 'a Divide', *Project on Middle East Political Science* Studies no. 35, October. https://pomeps.org/wp-content/uploads/2019/10/POMEPS_Studies_35.1.pdf Accessed 16 July 2022.

_____, F. (2020). *Understanding 'Sectarianism': Sunni-Shi'a Relations in the Modern Arab World*. Oxford: Oxford University Press.

Haddad, F., and Rizvi, S. (2007). 'Fitting Baghdad In', in Reidar Visser and Gareth Stansfield (eds), *An Iraq of Its Regions*, London: Hurst & Co., pp. 51-74.

Hassan, Abdelqawi. (2022). Al-Taefia fi al-Mojtama'at al-Arabia wa Inshitar al-Dawla [Sectarianism in the Arabic Societies and Fractioning the State]. Journal of the Arab Future. 519: https://caus.org.lb/ar/sectarianism-in-arab-societies/

Higel, L. (2016). 'Iraq's Displacement Crisis. Center for Civilian Rights', *Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International*, March. https://www.ceasefire.org/wp-content/uploads/2016/09/Iraqs-Displacement-Crisis-1_ENGLISH_march-2016_210x297mm_WEB.pdf. Accessed 29 April 2022.

Ismael, T. Y., & Ismael, J. S. (2010). 'The sectarian state in Iraq and the new political class', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, 4:3, 339-356.

_____, T. Y., & Ismael, J. S. (2015). *Iraq in the twenty-first century: Regime change and the making of a failed state*. Routledge.

Khoury, D. R. (2010). 'The security state and the practice and rhetoric of sectarianism in Iraq', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, 4:3, 325-338.

Lynch, M. (2013). 'The entrepreneurs of cynical sectarianism: Why the Middle East's identity conflicts go way beyond the Sunni-Shiʿa divide', *Foreign Policy*. 13 November. https://foreignpolicy.com/2013/11/13/the-;entrepreneurs-of-cynical-sectarianism/. Accessed 21August 2022.

Makdisi, U. (2019). *Age of coexistence: The ecumenical frame and the making of the modern Arab world*. University of California Press.

Raghavan, Sudarsan (2007) 'Marriages Between Sects Come Under Siege in Iraq'. *Washington Post*, March 4. in Weidmann, N. B., & Salehyan, I. (2013). 'Violence and ethnic segregation: A computational model applied to Baghdad'. *International Studies Quarterly*, 57:1, 52-64.

Recknagel, Charles (2014). 'What Drives Sunni Anger in Iraq?', *Radio Free Europe*. 23 June. https://www.rferl.org/a/iraq-sunni-anger-causes/25432218.html. Accessed 16 July 2022.

Revkin, M. R., & Ahram, A. I. (2020). 'Perspectives on the rebel social contract: Exit, voice, and loyalty in the Islamic State in Iraq and Syria', *World Development*, *132*, 104981.

Sakai, K. (2012). 'De-sectarianizing patterns of political mobilization in the post-conflict Iraq', *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, 6:2, 205-229.

Sisk, T. D. (2017). 'Conclusion: Peacebuilding in Sectarianized Conflicts: Findings and Implications for Theory and Practice', in Nader Hasheemi and Danny Postel (eds) *Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East*. London:Hurst & Co., pp.259-276.

Terrill, W. A. (2012). '*Lessons of the Iraqi De-Ba'athification program for Iraq's future and the*

Arab revolutions', Strategic Studies Institute US Army War College.

Valbjørn, M., and Hinnebusch, R. (2019). 'Exploring the Nexus between sectarianism and regime

formation in a New Middle East: Theoretical points of departure', *Studies in Ethnicity and Nationalism*, 19:1, 2-22.

Visser, Reidar (2011). 'A Day of Protest in Iraq', *Gulf Analysis*, 25 February.

http://gulfanalysis.wordpress.com/. Accessed 28 June 2022.

Wong, Edward, and David Cloud (2007). 'US Erects Baghdad Wall to Keep Sects Apart'. *New*

York Times, 21 April. https://www.nytimes.com/2007/04/21/world/middleeast/21iraq.html Accessed 03 September 2022.

Yamo, D. (2012). 'Sectarianism twisted: Changing cleavages in the elections of post-war Iraq',

Arab Studies Quarterly, 34: 1, 27–51.